

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



١. الدراسة المتعلقة بالعنف

تمثل دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال مسعى عالمياً لرسم صورة مفصلة عن طبيعة العنف ضد الأطفال ومدى انتشاره وأسبابه، ولوضع توصيات واضحة للعمل على منعه والتصدي له.

في سنة ٢٠٠١، قررت الجمعية العامة أن تطلب من الأمين العام إجراء 'دراسة معمقة بشأن العنف ضد الأطفال'، وفي سنة ٢٠٠٢ اقترحت لجنة حقوق الإنسان تعيين خبير مستقل ليشراف على هذه الدراسة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عين الأمين العام البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو خبيراً مستقلاً، وأنشئت أمانة صغيرة في جنيف لتوفير الدعم اللازم.

ومنذ عام ٢٠٠٣، ساهم آلاف الأشخاص من مختلف أنحاء العالم في الدراسة:

• شارك أكثر من ٣٠٠٠ شخص في تسع استشارات إقليمية نُظمت لتعزيز المعلومات وإيجاد سبل لدفع العمل على الصعيد الإقليمي؛

• أثمرت ١٤ استشارة تناولت كل منها موضوعاً مختلفاً عن معلومات جديدة حول مجالات حاسمة الأهمية لفهم العنف ضد الأطفال ومنعه والتصدي له عند وقوعه؛

• عُقدت في مختلف أنحاء العالم اجتماعات دون إقليمية ووطنية كان أغلبها بدعم ومشاركة من الأطفال والشباب؛

• لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً فعالاً من خلال قنوات متعددة بما فيها فريق استشاري بُعث لتوحيد جهود هذه المنظمات بصفة مركزية؛

• شاركت في الدراسة هيئات دولية وإقليمية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة منها منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسكو، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وشعبة النهوض بالمرأة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

• لأول مرة، بلغ عدد الاستجابات للاستبيان المفصل الخاص بالدراسة ١٣٦ رداً^(١). وكثيراً ما أدت عملية الاستجابة نفسها إلى نقاش وطني حول العنف ضد الأطفال وأوحت باتخاذ تدابير للتصدي له؛

• استجاب أكثر من ٢٧٠ فرداً ومنظمة من أنحاء كثيرة من العالم إلى نداء تقديم تقارير عامة؛

• تم تسخير عدد هام من الباحثين وجماعات الأطفال والشركات والأفراد للمساهمة بطرق مختلفة.

إن التقرير الذي عُرض على الجمعية العامة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ثمره واحدة من هذه الجهود. ومن بين الأدوات التي ستستخدم لدفع توصيات الدراسة إلى الأمام كتاب بالنتائج الكاملة للدراسة وتسعة ملخصات إقليمية ومجموعة من المواد التعليمية للأطفال والشباب. وقد تم وضع نظم في مختلف المناطق لمواصلة أعمال الدراسة وتطبيق توصياتها.

ولئن كان لكل شخص دور ينبغي أن يقوم به لوضع حد للعنف ضد الأطفال، فإن التوصيات تركز في نهاية الأمر على ضرورة أن تقي الحكومات بالتزامها بمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه.

^١ حتى تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وردت استجابات لهذا الاستبيان من قبل ١٣٥ دولة من الدول الأعضاء ودولة مراقبة.